كليـــة الحقـــوق
قســـم القانـــــون
التجاري والبحـــري

أثر تغير الظروف على عقود التجارة الدولية فى القانون السوري

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

محمود نديم المحمد الخضر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د. رضا محمد إبراهيم عبيد رئيسا
أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق سابقاً
جامعة بني سويف.

أ.د. رضا السيد عبدالحميد مشرفاوعضوا
أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق سابقاً
جامعة عين شمس.

أ.د. حسين عبده الماحي عضوا
أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق سابقاً
جامعة المنصورة.

أ.د. ناجي عبد المؤمن مشرفاوعضوا
أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق
جامعة عين شمس.

١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

كليـــة الحقـــوق
قســـم القانـــــون
التجاري والبحـــري

صفحة العنوان

اســـم الطالـــب محمود نديم المحمد الخضر
الدرجة العلميـة الدكتوراه.
القسم التابع له قسم القانون التجاري والبحري.
اســـم الكليـــة الحقوق.
الجامعـــــــة عين شمس.
ســـنة التخـــرج
ســـــنة المـــــنح

كليـــة الحقـــوق
قســـم القانـــــون
التجاري والبحـــري

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: محمود نديم المحمد الخضر

عنوان الرسالة: أثر تغير الظروف على عقود التجارة الدولية فى القانون السوري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د. رضا محمد إبراهيم عبيد رئيسا
أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق سابقاً
جامعة بني سويف.

أ.د. رضا السيد عبدالحميد مشرفاوعضوا
أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق سابقاً
جامعة عين شمس.

أ.د. حسين عبده الماحي عضوا
أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق سابقاً
جامعة المنصورة.

أ.د. ناجي عبد المؤمن مشرفاوعضوا
أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق
جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة أجيزت الرسالة : بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ

[المائدة: ١].

وقال تعالى:

﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾

[الأنعام:١١٩].

الإهداء

إلى من قال اللّه فيهما وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا ، **إلى من بذلا عمرهما وجهدهما ومالهما فى سبيل تعليمي، أكثر من يفرح بيوم نجاحي، إلى أبي وأمي حفظهما اللّه.**

إلى من تحمل غيابي وغربتي عنهم إلى إخوتي ....

إلى روح شهداء بلدي العزيز سورية ...

أهدى هذا الجهد المتواضع سائلاً المولى أن يتقبله مني وأن يجعله فى ميزان حسناتي ...

إنه ولي ذلك والقادر عليه

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والشكر له كما ينبغى لجلال وجهه وعظيم سلطانه، فقد سدد الخطى، وشرح الصدور ويسر الأمور فله الحمد حمداً كثيراً مباركاً ملء السموات والأرض وملء ما بينهما، وأصلي وأسلم على خير خلق العالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه وسلم تسليماً كثراً.

الحمد لله إذ وفقني للتتلمذ على يد عالم جليل وأستاذ فاضل يحمل من الاخلاق والصفات الكريمة ما يعجز اللسان عن وصفه والوفاء بحقه، العالم الجليل **الأستاذ الدكتور: رضا السيد عبد الحميد،** أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة عين شمس، أستاذي الذى تعهدني برعايته وأحاطني بكرمه ونبل خلقه، من أول لحظة شرفت بلقائه حيث شاء الله أن يكون هو الأستاذ المحاضر فى أول محاضرة تشرفت بحضورها على أرض مصر الكنانة، وأشهد الله أني لم أسأله فى أمرٍ علمي إلا وأعطانى من وقته ومعين علمه وسعة صدره ما يزيد عن حاجتي ويكفل تنمية حس الباحث الدقيق.

لذا وبكل الحب والتقدير أتقدم لسعادته بأسمى آيات التقدير وخالص الامتنان سائلاً المولى عز وجل أن يديم عليه تمام الصحة والعافية ويسدد خطاه، جزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما يشرفني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان للعالم الجليل زهرة القانون التجاري وعميد كليتنا **الأستاذ الدكتور: ناجي عبد المؤمن** أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق جامعة عين شمس، الذى شرفني وتفضل سيادته بقبول الإشراف على هذا البحث، وذلك رغم توليه مهام عمادة كليتنا العزيزة، والذى كان لمؤلفه القيم والمتميز إضافة لمحاضراته الفضل فى إختياري لموضوع البحث والبوصلة التى أهتديت بها على طول مراحل البحث.

لذا أتقدم لسيادته بأسمى آيات التقدير وخالص الامتنان سائلاً المولى عز وجل أن يديم عليه تمام الصحة والعافية، جزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

وإذا كنت أفخر بأن هذا البحث قد تم تحت إشراف عالمين جليلين، فإنني بذات القدر أعتز بأن تضم لجنة المناقشة **الأستاذ الدكتور: رضا محمد إبراهيم عبيد**، أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق سابقاً جامعة بني سويف، وأتقدم لسيادته بخالص شكري وعظيم امتناني بتفضله بالموافقة على الإشتراك فى مناقشة هذه الرسالة، وما قدمه من نصح وإرشاد حيث لم يبخل علّي من علمه الوفير ووقته الثمين خلال المناسبات العلمية السابقة، فتلك هى شيم العلماء.

لذا أتقدم لسيادته بخالص الشكر وعظيم الامتنان، راجياً من الله أن يجزيه عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور: حسين عبده الماحي** أستاذ القانون التجاري والبحري عميد كلية الحقوق سابقاً جامعة المنصورة، لموافقته على الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، ليريد الله أن أتشرف بتوجيهات سيادته وإرشاداته، إضافة إلى ما أثرانا به فى المناسبات العلمية السابقة ، متمنياً من الله لسيادته دوام الصحة والعافية وجزاه الله عنى وعن طلبة العلم خير الجزاء.

أخيراً أتقدم بالشكر إلى جميع أفراد أسرة جامعتي العزيزة جامعة عين شمس، وإلى شعب الأقليم الجنوبي شعب مصر الكنانة وكل من كان له الفضل فى إتمام هذا العمل المتواضع .

أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت فى هذا البحث وأن يغفر لي ما فيه من سهو أو نقصان فالكمال لله وحده، وعزائي أنها تجربتي الأولى وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

المقدمة

حيثما يوجد مجتمع يوجد قانون ...

ونعلم قطعاً ويقيناً أن الحوادث في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد، ونعلم قطعاً أنه لم يرد في كل حادثة نص، ولا يتصور ذلك أيضا، والنصوص إذا كانت متناهية والوقائع غير متناهية، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى، علم قطعاً أن الاجتهاد والقياس واجبا الاعتبار حتى يكون مصدر كل حادثة اجتهاد(*).

ولما كانت التجارة وازدهارها من علامات تقدم الأمم، فقد دأبت معظم الحضارات القديمة والحديثة على الاهتمام بالنشاط التجاري والعمل على تنظيمه وتأمينه من المخاطر المحيطة به.

ومعلوم أنه لا يوجد مجتمع متكامل تتوافر فيه كافة عناصر الإنتاج اللازمة للعيش ورفاهية أبناء شعبه مهما بلغ هذا المجتمع من قوة وتقدم.

إذاً لابد من تبادل السلع بين المجتمعات حتى تكتمل احتياجات الحياة، وبالتالي الدورة الاقتصادية، وهنا كانت التجارة الدولية سفير المجتمعات ووسيلة تعاونها بما يحقق التكامل الاقتصادي العالمي، وهذا ما دفع الدول إلى تنظيم النشاط التجاري عبر قوانين داخلية ودولية تُعنى بشئون التجار وتنظيم المعاملات التجارية، بما يخدم صالح المجتمع ويلبي متطلباته.

وقد اهتمت شعوب الشرق بالتجارة منذ الأزل، حيث ازدهرت التجارة لدى البابليين ومن بعدهم الآشوريين،ونجد أن مسلّة حمورابي قد عالجت بعض المعاملات التجارية في (٤٤) مادة منحوتة على حجر الكرانيت الأسود.. كما ازدهرت التجارة البحرية لدى الفينيقيين، نظراً لموقعهم على حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد أوجد الفينيقيون قواعد معروفة إلى يومنا هذا في مجال التجارة البحرية، كقاعدة العوار avaria والتي تعني الخسارة، فلو اضطر الربان

(*) الشهرستاني، كتاب الملل والنحل الجزء الأول ص ٤٤١.

أثناء الطريق إلى إلقاء بعض البضائع في البحر للحفاظ على سلامة السفينة، فلا يتحمل الضرر صاحب البضاعة التي ألقيت في البحر، وإنما يشترك الجميع في تحمل قيمة تلك البضائع.

كذلك ساهم الإغريق "اليونانيون" في إرساء بعض قواعد القانون التجاري، وبالأخص في مجال التجارة البحرية، منها مثلاً القاعدة المعروفة بقرض المخاطرة(*).

أما الرومان فلم يهتموا بالتجارة، حيث تركوا أمرها للعبيد، لأن العمل التجاري كان يعتبر عملاً لا يليق بأشراف القوم، فالرومان لم يكونوا أهل تجارة بل أهل زراعة وصناعة وفكر وفلسفة فقد كان التاجر بالنسبة لهم هو الإنسان ضعيف الذمة يسرق في الميزان وتتعدد لسلعته الأثمان.

وفي العصور الوسطى، اتسمت التجارة بالازدهار والتوسع وبالتالي تطورت العادات والأعراف التجارية، وذلك بازدياد حجم التبادل التجاري بين الدول وقد ساعدت الحروب الصليبية على إيجاد العلاقات التجارية بين الشرق والغرب كما تطور النظام المصرفي في هذه المرحلة لتلبية حاجات الجيوش من جهة، ومن جهة أخرى نشأت في أوروبا مراكز تجارية لها أهميتها في حجم التبادل التجاري كالبندقية وجنوه .

وقد تفاوتت أهمية التجارة الدولية بين الدول والمجتمعات، إلا أنها بلغت ذروتها في الوقت الحاضر نتيجة عوامل عدة أهمها اكتشاف العالم الجديد الذي أدى إلى دخول أنواع جديدة من السلع التي لم تكن معروفة من قبل، حيث ظهرت الكثير من الثروات والمعادن الطبيعية ذات الأهمية ، الأمر الذي ترتب عليه ظهور فائض كبير في تلك السلع والخدمات، والتي استلزم تصديرها إلى

(*)هذا القرض هو عقد يعقد بين المقترض وصاحب السفينة بموجبه يستلم المقترض من المُقرض مبلغاً من المال لاستغلاله في رحلة السفينة، على أن يرده مع الربح بعد انتهاء الرحلة، ويتحمل المُقرض الخسارة إذا فشلت الرحلة.

بلدان العالم ومبادلتها بمحاصيل أو منتجات غيرها، ومن العوامل التي ساعدت أيضاً على ازدهار التجارة بين الدول قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وما شهدته من تطور في وسائل الإنتاج، وما ترتب عليه من ظهور فائض في المنتجات مما حذا بالدول إلى البحث عن أسواق لتصريف تلك المنتجات.

إذاً لولا التجارة لما كان للمجتمعات ان تتبادل السلع، ولولا ظهور الدولة بشكلها الحالي لما كان للتجارة الدولية أن تتطور إلى ما هي عليه الآن، إذ كيف لقانون أن يحكم بدون وجود دولة ذات سيادة تمارس سلطتها على حدود إقليمها، وقيل إن التجارة البدائية كانت في الأصل دولية، وإننا لا ندخل في المفهوم الحقيقي للتجارة إلا عندما تكون مفتوحة نحو الخارج، فالتجارة نوعان داخلية وخارجية تجري الأولى داخل إقليم دولة معينة وتجاوز الثانية الحدود، فتقع بين دولتين أو أكثر، وتشكل مجموع المبادلات في الأموال والخدمات بين الأمم.

أهمية موضوع البحث :

تتوضح أهمية هذا الموضوع من توقيت بحثه، فقد عاصر إختياري لموضوع البحث مطلع هذا العقد مجموعة من الأزمات النوعّية حيث لم تشهد المنطقة العربية مثيلاً لها منذ ما يقارب القرن ، تمثلت بسلسلة من التغيرات في الظروف السياسية والاقتصادّية، حتى أن بعضها تطور لحروب لا توصف بالعالمية ولكنها أكبر من الحروب الأهلية بل هي حروب إقليميةإذا صح التعبير؛ خصوصاً أن بلدي العزيز سورية لا يزال يرزح تحت تأثير هذه الظروف، وقد رصدت مراكز الدراسات هذه التغيرات الطارئة التي إجتاحت البلاد العربية فيما عُرف بـ " ثورات الربيع العربي "، حيث إستوقفني كباحث ما يتعلق بالشق القانوني، وهو أثر هذه التغيرات أو الأزمات على العلاقات القانونية المستقرة، حيث تُحتم مثل هذه الظروف التي نعاصرها بهذه الفترة نشوء كم هائل من منازعات عقود التجاق الدولّية المتأثرة بهذه الظروف !